

SUSTAINABLE FINANCE SYNTHESIS REPORT EXECUTIVE SUMMARY

التقرير التجميعي للتمويل المستدام
الملخص التنفيذي

G20 Sustainable Finance Study Group
July 2018

G20 ARGENTINA PRESIDENCY 2018

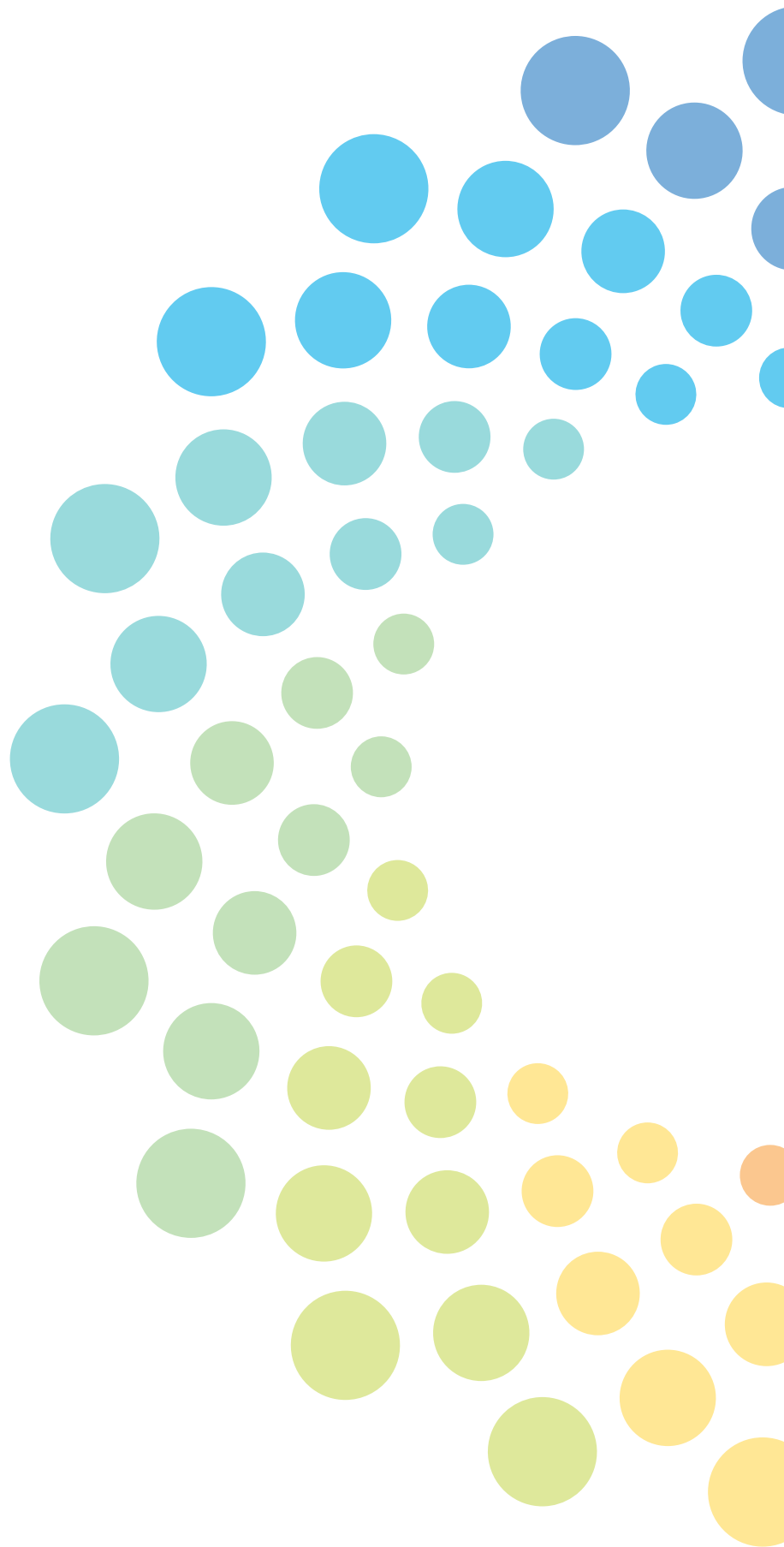
g20argentina.com



BUILDING
CONSENSUS FOR FAIR
AND SUSTAINABLE
DEVELOPMENT



التقرير التجميعي للتمويل المستدام الملخص التنفيذي



ملخص تنفيذي

قام أعضاء مجموعة العشرين، برئاسة الأرجنتين، بمواءمة عمل مجموعة دراسة التمويل الأخضر (GSFG) مع المفهوم الأوسع للتمويل المستدام، مما أدى إلى تغيير اسمها إلى مجموعة دراسة التمويل المستدام (GSFS). ويمكن فهم التمويل المستدام بصورة عامة على أنه التمويل وكذلك الترتيبات المؤسسية والسوقية ذات الصلة التي تسهم في تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل من خلال دعم إطار أهداف التنمية المستدامة (sGDS) بشكل مباشر وغير مباشر. وقد يحسن وجود إطار مناسب لتنمية التمويل المستدام من استقرار الأسواق المالية وكفاءتها من خلال معالجة المخاطر وإخفاقات السوق مثل العوامل الخارجية بشكل مناسب.

تسعى مجموعة دراسة التمويل المستدام (GSFS) في عام 2018 إلى تحدي الخيارات الطوعية لتوسيع استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المستدامة التي تحقق آثارًا بيئية إيجابية ومزايا اجتماعية واقتصادية مشتركة (مثل: خلق الوظائف، وتعزيز النمو، والتطوير التقني، والحد من الفقر، والإدماج الاجتماعي).

غالبًا ما يكون رأس مال القطاع الخاص مصدرًا مهمًا للتمويل المستدام، حيث إن تمويل القطاع العام وحده قد لا يكون كافيًا لتلبية متطلبات التمويل المستدام لأن الاقتصاد العالمي ينمو باستمرار ويزيد من الأعباء على مواردنا وأنظمتنا البيئية. ولهذه الأسباب، سعى أعضاء مجموعة العشرين إلى إدخال وتحفيز استثمار القطاع الخاص في المشروعات التي تتماشى مع أهداف الاستدامة.

على مدى السنوات الماضية، أطلقت العديد من الدول مبادرات ومنتجات مالية جديدة لتوسيع التمويل المستدام. وعلى الرغم من هذا الزخم المشجع، لا يزال استخدام رأس مال القطاع الخاص في التمويل المستدام مقيدًا بسبب عدة عوائق مؤسسية وسوقية. وتشمل هذه العوائق الاستخدام المحدود لوسائل الاستثمار المناسبة، وعدم وجود المعلومات أو تباينها فيما يتعلق بنتائج الاستثمارات المستدامة. إن استخدام رأس المال هذا بشكل أكثر فاعلية يمثل فرصة مهمة يمكن لمجموعة العشرين أن تسهم في تحقيقها، وتمكن أعضاءها وغيرهم من الاستفادة من منافعها.

تحت رئاسة الأرجنتين، كلف وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية مجموعة دراسة التمويل المستدام بوضع وتقييم خيارات لاتبناها الأعضاء طوعاً للمساعدة في نشر التمويل، بما في ذلك عن طريق: إنشاء أصول مستدامة لأسواق رأس المال؛ وتطوير الأسهم الخاصة المستدامة ورأس المال الجريء المستدام (CV/EP)؛ واستكشاف التطبيقات المحتملة للتقنيات الرقمية على التمويل المستدام، مع مراعاة ظروف الدول وأولوياتها واحتياجاتها.

يهدف استعراض الخيارات الطوعية وتحليلها وتخطيطها إلى معالجة تحديات محددة تتعلق بالاستدامة في هذه المجالات الثلاثة. النتائج الرئيسية للبحث هي:

(أ) إنشاء أصول مستدامة لأسواق رأس المال. في الوقت الحالي، تقدم البنوك معظم تمويل القطاع الخاص للمشاريع المستدامة، ويوجد في ميزانياتها العمومية على شكل قروض. ومع اعترافنا بأنه قد يكون للبنوك أسباب مشروعة للإبقاء على هذه الأصول في الميزانيات العمومية، فإنه يمكن لمجموعة من منتجات أسواق أدوات الدين أن تفتح المجال أمام المستثمرين المؤسسيين لتمويل هذه القروض المستدامة أو إعادة تمويلها. وتشمل أمثلة هذه المنتجات السندات التي تستهدف الاستدامة، والسندات المغطاة، والأوراق المالية المضمونة بأصول (SBA)، والأوراق المالية المضمونة برهن عقاري، والتزامات القروض المضمونة (sOLC). وتشمل المجالات الأخرى المتاحة لزيادة الدين المستدام المستثمرين المؤسسيين الذين يكتتبون في الديون المستدامة بشكل فردي أو يستثمرون في الصناديق التي تكتتب في الأصول المستدامة، والذين يستثمرون من خلال المنصات الرقمية لإصدار الصفقات. ويجب أن تكون جميع المجالات والمنتجات متوافقة مع المعايير التنظيمية الدولية المتفق عليها.

تم تحديد عدد من التحديات التي تواجه تطوير الأصول المستدامة لأسواق أدوات الدين، وتشمل هذه التحديات: انخفاض وعي السوق بفوائد الاستثمارات المستدامة؛ وعدم القدرة على الاكتتاب؛ وعدم وضوح كيفية تحديد الاستثمارات المستدامة بدقة وكفاءة؛ وعدم وجود تقارير فعالة عن التأثير.

تشمل الخيارات الطوعية الناتجة عن البحث للتخفيف من بعض هذه التحديات ما يلي:

١. رفع الوعي بفوائد منتجات الدين المستدام من خلال المبادرات الإعلامية والتثقيفية.

٢. تشجيع الحوار لتحسين جودة وشفافية تصنيفات الاستدامة، مع مراعاة الظروف والأولويات والاحتياجات الوطنية والإقليمية.

٣. تسهيل التدريب الفني لتحليل الاستثمارات المستدامة، وتطوير القدرات الداخلية للمستثمرين المؤسسيين للاكتتاب في منتجات الدين المستدام، وبناء قدرات مديري الأصول في إدارة محافظ الأصول المستدامة.

٤. تشجيع تطوير منصات رقمية تجمع بين الأصول المستدامة والمستثمرين.

٥. السعي إلى تحديد العواقب غير المقصودة للأصول المستدامة بما في ذلك آثارها على الاستقرار المالي والعوائد المعدلة حسب المخاطر.

(ب) تطوير الأسهم الخاصة المستدامة ورأس المال الجريء المستدام. تعد الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SEMS) ذات التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الإيجابية أساسية لدفع النمو المستدام، غير أن العديد منها يواجه صعوبات في الحصول على رأس مال استثماري مناسب. يتيح نمو استراتيجيات الاستثمار المستدام

بين صناديق الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء فرصة لمعالجة قلة التمويل الكافي لنماذج الأعمال والتقنيات المستدامة بيئياً، ومع ذلك لا يزال هناك بعض العوائق أمام تطبيقها.

تشمل التحديات المحددة التي تواجه تطوير الأسهم الخاصة المستدامة ورأس المال الجريء المستدام: العوائد الفعلية أو المتوقعة المعدلة حسب المخاطر لبعض الاستثمارات في التقنيات ونماذج الأعمال المستدامة؛ والمرحلة المبكرة لبعض التقنيات ونماذج الأعمال المستدامة والسوق النهائية لها؛ وأفاق العوائد المختلفة، ووضع تعريفات واضحة، والتوحيد والتحقق؛ ومحدودية حجم وتطور السوق؛ والتعقيدات في تحديد أسعار العوامل الخارجية وفي بعض الأحيان الحوافز المختلطة لتسعيها؛ وعدم تساوي مستوى تطور أسواق الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء بين الدول.

للتغلب على هذه التحديات، تم تحديد الخيارات الطوعية التالية:

١. تعزيز إنشاء حاضنات/مسرعات للشركات الناشئة المستدامة وإدماج اعتبارات الاستدامة في الحاضنات القائمة أو العامة.

١. تسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة للعمل على تفسير الاستدامة في التزامات الاستثمار.

٢. دعم إطلاق المشاريع الإيضاحية ونشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

٣. تشجيع توضيح كيفية استخدام الأسهم الخاصة ورأس المال الجريء لمعايير إدارة الاستثمارات المستدامة، مع مراعاة الظروف الوطنية والإقليمية.

٤. تعزيز تطوير مجموعة من المنتجات المستدامة وهياكل التمويل المناسبة لمجموعة أوسع من المستثمرين في الأسهم الخاصة.

ت) استكشاف التطبيقات المحتملة للتقنيات الرقمية على التمويل المستدام. تسلط عملية المسح المجرة على أعضاء مجموعة العشرين الضوء على الممارسة الناشئة في تطبيق التقنيات الرقمية على التمويل المستدام. وتشمل الفوائد المحتملة من هذه التطبيقات للتمويل المستدام: إتاحة بيانات أكثر شمولاً ودقة وذات صلة بشكل أرخص وأسرع؛ تحسين تسعير المخاطر والفرص البيئية وبتكلفة أقل؛ تقليل تكاليف البحث؛ تحسين قياس وتتبع معايير الاستدامة والتحقق من صحة تطبيقها؛ إطلاق العنان للابتكار وإتاحة وصول الجميع إلى خيارات التمويل المستدام (الشمولية)، بما في ذلك زيادة مشاركة المواطنين؛ تشجيع مصادر جديدة للتمويل تهتم بنتائج التنمية المستدامة؛ وتسهيل أشكال استثمار ونماذج أعمال جديدة. يتطلب تحقيق هذه الإمكانيات التغلب على عدد من التحديات، بما في

ذلك: المخاطر والعواقب غير المقصودة المرتبطة برقمنة التمويل؛ والفهم المحدود للتقنيات الرقمية وكيفية تداخلها مع التمويل المستدام؛ ومحدودية توافر وجودة واستخدام البيانات المتعلقة بالاستدامة في اتخاذ القرارات المالية؛ وحدائث نماذج العمل.

الخيارات الطوعية في هذا المجال هي:

١. زيادة الوعي بالفرص والمخاطر المحتملة لتطبيق التقنيات الرقمية على التمويل المستدام.
٢. استكشاف مدى ملاءمة الترتيبات الإشرافية لتطبيق التقنيات الرقمية للتمويل المستدام.
٣. تشجيع الاستثمار في التقنيات الرقمية التي تعزز التمويل المستدام ، مثل التقنيات التي تحسن تقييم البيانات المتعلقة بالتمويل المستدام وتوافرها.

يمكن للنتائج المذكورة أعلاه مساعدة الدول في جهودها الطوعية لنشر التمويل المستدام. وعلى وجه التحديد، قد يكون من المفيد إتاحة المصدر الكبير لرأس المال طويل الأجل المقدم من المستثمرين المؤسسيين لإعادة تمويل العدد المتزايد من القروض المستدامة في الميزانيات العمومية للبنوك وذلك لمواجهة نقص التمويل الذي تعاني منه الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطويرها للتقنيات ونماذج الأعمال المستدامة.

